

واقع المحيط المؤسساتي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

واقع المحيط المؤسساتي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

د. قارة سميرة

جامعة الجزائر 3

الملخص:

إن انتهاج السياسات الإصلاحية الاقتصادية من طرف مختلف الدول يهدف إلى تعزيز آليات النشاط الاقتصادي و تحسين مستويات أدائه العام أو النتائج المرتبطة بالقطاع الذي مسه الإصلاح و كل هذا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر المحرك الدافع لبلوغ التنمية الاقتصادية، لكن نتيجة الإصلاحات لا تكون كما هو مسطر لها دائما رغم تحسир الجهود لذلك و توفير رؤوس الأموال اللازمة لها، و حتى أن تطبيق نفس الإصلاحات في دول مختلفة لا يؤدي إلى تحقيق نفس النتائج.

لقد توصل الاقتصاديون حديثا إلى ضرورة إدراج بعد جديد عند رسم السياسات و إعداد البرامج و الخطط الاقتصادية لضمان نجاحها و الذي يتمثل في البعد المؤسسي (المؤسسي).

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المؤسسي، المؤسسات و الاقتصاد، المحيط المؤسساتي، الإصلاح الاقتصادي.

Résumé :

L'adoption des politiques économiques réformatrices par certains pays vise à renforcer l'activité économique et améliorer ces performances globale ou les résultats associés au secteur qui a touché par la réforme et tout ce là pour parvenir a la croissance économique, ce qui est le moteur pour atteindre le développement économique ; mais le résultat des réformes ne sera pas comme il a été souligné malgré les efforts déployés et le capital nécessaire, et que l'application des mêmes reformes dans les déferents pays ne favorise pas a obtenir les mêmes résultats.

Les économistes ont récemment venu à obliger d'intégrer une nouvelle dimension dans l'élaboration des politiques et programmes et aussi des plans économiques pour assurer son succès qui est la Dimension Institutionnelle.

Les mots clé : l'économie institutionnelle ; les institutions et l'économie ; l'environnement institutionnelle ; réformes économique.

مقدمة:

شهدت الجزائر في نهاية سبعينات القرن الماضي و خلال ثمانيناته الكثير من المشاكل الاجتماعية و الاختلالات الاقتصادية و هو ما دفعها إلى تبني العديد من السياسات الإصلاحية التي كانت نتيجة للضغوط الاجتماعية الداخلية أو كتوجيهات من الهيئات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، فاعتمدت في إطار هذه السياسات الإصلاحية الاقتصادية على برامج التعديل الهيكلي و تبنت آليات خصخصة القطاع العام و حاولت الانتقال إلى اقتصاد السوق و عملت على تحرير التجارة الخارجية...، و لكن كل هذه السياسات المطبقة و الجهود المبذولة لم تثمر النتائج المحددة مسبقا لها و يمكننا استنتاج هذا من بقاء الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى و الأكبر على الريع البترولي و يفتقر إلى التنوع أو التوسع في نسبة مساهمة القطاع الزراعي أو الصناعي أو الخدمي في البنيان الاقتصادي

و لا يعد هذا حال الجزائر وحدها بل هو واقع العديد من دول العالم التي تحاول رفع نتائج أدائها الاقتصادي من خلال تبني العديد من السياسات الإصلاحية و التي تكون أحيانا مستوحاة من تجارب دول أخرى طبقت هذه الإصلاحات و نجحت فيها و كانت نتائجها جد مرضية، و لكن النتائج على مستوى الدول التي نقلت هذه الإصلاحات رغبة منها في

واقع المحيط المؤسسي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

نقل نتائجها الناجحة أيضا لم يكن بنفس المستوى و لم تسجل سوى نتائج بسيطة مقارنة بالدول الأولى التي صممت هذه الإصلاحات وفق ما ينسجم مع واقعها الداخلي، وهذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع المحيط المؤسسي داخل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1996 و 2015؟

1/ مفهوم المحيط المؤسسي في الاقتصاد:

1-1/ تعريف المحيط المؤسسي:

برزت بعض الآراء و النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير التباين في النتائج الذي يحققها تطبيق نفس الإصلاحات من دولة لأخرى، فنجد أن بعض الاقتصاديون أرجعوا ذلك إلى الاختلاف في المقومات الجغرافية و حجم الموارد الطبيعية و ركز آخرون على تأثير رأس المال البشري و دور التعلم والاكتشافات العلمية الجديدة و انتقل البعض إلى دراسة تأثير إنشاء و تطوير البنى التحتية، و أشارت مجموعة أخرى إلى طبيعة الإصلاحات المعتمدة في حد ذاتها و أكد البعض على أثر التجارة الخارجية و دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الدولية كما تطرق آخرون إلى دور المؤسسات القائمة داخل الدولة و مدى كفاءتها وفعاليتها و طبيعة العلاقة بينها⁽¹⁾، و ضمن هذا المقال سنحاول إلقاء الضوء على وجهة النظر الأخيرة فقط و التي تخص تأثير المؤسسات أو ما يسمى بالمحيط المؤسسي الداخلي للدول على نتائج إصلاحاتها.

ظهر مفهوم المحيط المؤسسي أو تأثير المؤسسات على نتائج الأداء الاقتصادي من قبل الحائزين على جائزة نوبل و ذلك أولا على يد Ronald Coase خلال سنوات الثلاثينات ثم حاول OLIVER Williamson سنة 1975 تطوير هذا المفهوم⁽²⁾، غير أن الانطلاقة الفعلية لهذا المفهوم كانت من خلال الأعمال التي قدمها Douglass Cecil North مع بداية التسعينات⁽³⁾، حيث توصل هؤلاء المفكرين و كثيرون غيرهم إلى أن النتائج التنموية التي يحققها الدول ترتبط بشكل وثيق بطبيعة محيطها المؤسسي الداخلي و قدرة مؤسساتها القائمة و مدى فعاليتها في رسم السياسات و إمكانية تطبيقها و مراجعتها و تعديلها إذا ظهر ما يشوبها⁽⁴⁾، و قد عرف North سنة 2005 المحيط المؤسسي على أنه مجموع القواعد الرسمية و المتمثلة في الدساتير و القوانين و القواعد و الأنظمة الموضوعة قيد التنفيذ من قبل الحكومة و التي تحرص المؤسسات (المنشآت) التشريعية و التنفيذية والقضائية على تصميمها و تنفيذها، و كذلك مجموع القواعد غير الرسمية المتمثلة في أنماط السلوك و الاتفاقيات و المدونات أو قواعد السلوك البشري، بالإضافة إلى ذلك فهو يتكون من عملية الإنفاذ أي الطريقة التي يتم بواسطتها إنفاذ كل من القواعد الرسمية و الأعراف غير الرسمية للسلوك⁽⁵⁾، كما أنه عرف المؤسسات بأنها مجموعة الأنظمة الموجهة للسلوك الإنساني فهي تفرض العقوبات و تمنح المكافآت لقاء القيام بأنواع محددة من الأشياء⁽⁶⁾، و على أساس هذا التعريف فإن المقصود بالمؤسسات هي الأجهزة التي تكون قادرة على تفعيل نظام الحوافز و ذلك من خلال ضمان سيادة القانون و بشكل مستقل على جميع الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين و كذا ضمان حقوق الملكية والالتزام بالعقود والمعاهدات والاتفاقيات المبرمة سواء بين الدولة و القطاع الخاص أو فيما بين المتعاملين الخواص و كذا نظام فرض العقوبات على كل من يقوم بتجاوز إداري أو فساد سياسي أو استغلال للسلطة أو المنصب إضافة إلى تفعيل نظام حرية المعلومة و إتاحتها أمام الجميع بشكل موثوق و واضح و صريح و في الوقت المناسب⁽⁷⁾.

1-2/ العلاقة بين المؤسسات و تحقيق التنمية:

لقد توصل الاقتصاديون المهتمون بتحليل دور المؤسسات في ضمان نجاح الإصلاحات و تحسين نتائج أداء النشاط الاقتصادي و بالتالي تحقيق النمو و من ثم التنمية الاقتصادية و إلى ارتباطهما بعلاقة سببية ذات اتجاهين⁽⁸⁾.

واقع المحيط المؤسساتي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

ففي الاتجاه الأول للعلاقة (المؤسسات $\Leftarrow$ التنمية):

يعد تمتع الدولة بمؤسسات قوية يضمن لها من البداية توفر جو من الحريات و الديمقراطية يتمكن من خلاله كل المواطنين من المشاركة في اختيار منتخبهم و قياداتهم السياسية المسئولة عن رسم السياسات الاقتصادية و تحديد الإصلاحات اللازمة التي يجب أن تكون واضحة و مدروسة و مبررة و ذلك لعرفتهم المسبقة لإمكانية تعرضهم المسألة و المحاسبة، و في ظل الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي توفره هذه المؤسسات فإن هذا سيمكنها من خلق الإطار العام لعمل الأسواق بشكل كفي و فعال و مرن و ذلك من خلال توفير كل المعلومات في الوقت المناسب و وضوحها و سهولة الوصول إليها مما يجعل الرؤية كاملة و شاملة أمام أية تعامل اقتصادي يرغب في ممارسة معين⁽⁹⁾، كما أن لفرض مبدأ سيادة القانون الدور الريادي في منح الثقة للمتعاملين الاقتصاديين المحليين و الأجانب في الدخول إلى الأسواق و يزيد من مشاركته في النشاط الاقتصادي لتأكدهم من ضمان حقوقهم من عدم تعرضهم للضغوط الانتهازية أو المضايقات من أصحاب السلطة و المصالح بالإضافة إلى حرية الدخول و الخروج من الأسواق كما أن هذا المبدأ يسمح للدولة للوفاء بتعهداتها في المستقبل، كما أن وجود مؤسسات قوية يحد من الإجراءات البيروقراطية و كل هذا سيجعل الاقتصاد المحلي يتمتع بعوامل جذب للمتعاملين الاقتصاديين المحليين و الأجانب و هو ما يضمن توسع حجم النشاط الاقتصادي و بالتالي يزيد في دفع عجلة النمو و التنمية الاقتصادية⁽¹⁰⁾.

وعلى هذا يمكننا توضيح محددات الإصلاح المؤسساتي المحفزة للنمو في النقاط التالية⁽¹¹⁾:

- سن القوانين والتشريعات التي تؤثر على الاستثمار والمنافسة والتمويل وتشجيع التكنولوجيا.
- تكلفة المبادلات الاقتصادية التي تتأثر بطبيعة الأداء المؤسساتي الحكومي أو العمل البيروقراطي.
- الصرامة في تطبيق القوانين والتشريعات.
- تفعيل نظام الحريات بجميع مراحلها ومستوياتها.
- دراسة منظومة القيم الاجتماعية، والتي تؤثر على توجهات الأفراد نحو المشاركة والتفاعل مع عملية التغيير و الإصلاح المؤسساتي.

أما الاتجاه الثاني للعلاقة (التنمية $\Leftarrow$ المؤسسات):

اهتم العديد من الاقتصاديين بتوضيح هذا الاتجاه من العلاقة و من بينهم (Lipset, 1960) و (Glaeser, 2004) و (Levy et Spiller, 1994) و (Sayedoff et Spiller, 1999) و الذين أكدوا من خلال الدراسات التي قاموا بها أن البلدان ذات الاقتصاديات القوية هي في الأصل ذات معدلات تنمية بشرية مرتفعة و مع ذلك فإن احتياجات أفرادها تبقى في تزايد مستمر إذ يرغبون دائما في زيادة و تحسين مستوياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و يسعون كذلك لبلوغ رفاهية أكثر و ذلك فهذه البلدان بحاجة دائمة إلى تطوير أسواقها و زيادة نشاطها و تنظيمها⁽¹²⁾، كما أن مواطنيها يتمتعون بقدر أكبر من الحرية وهو ما يزيد من مطالبهم بالعدل و المساواة و الحق في المعلومة الموثوقة والسريعة و تفعيل آليات المحاسبة والمراقبة و المساءلة و هو ما يجبر الدولة على إحداث مؤسسات قادرة و منظمة و تتميز بالكفاءة والقدرة على أداء أدوارها بالشكل الصحيح لتتمكن من الاستجابة لمطالبهم⁽¹³⁾.

1-3/ مفهوم الإصلاح المؤسساتي:

واقع المحيط المؤسسي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

يعبر الإصلاح المؤسسي على تمكن الدولة من تصميم سياسات معينة و قدرتها على خلق الإطار العام لضمان انسيابية سير هذه السياسات عن طريق إحداث الأطر التنظيمية و القانونية الواضحة و المؤسسات الفاعلة التي من شأنها تكريس مبادئ الحرية و الشفافية و المساءلة و المحاسبة و المرونة و التمكين و الإفصاح و الديمقراطية و القدرة على التخطيط الاستراتيجي الشامل، كما تكفل مبدأ الفصل في الوظائف و السلطات بين الهيئات التشريعية و التنفيذية و القضائية، بالإضافة إلى مقدرتها على الالتزام بتنفيذ هذه السياسات مع إمكانية مراجعتها و تعديلها إذا استدعت الضرورة⁽¹⁴⁾، و عليه فإن عملية الإصلاح المؤسسي تمر بثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى (قبل بداية الإصلاح) تصميم السياسات الإصلاحية الجديدة:
من الضروري قبل مباشرة أية عملية إصلاحية دراسة الخصائص العامة للمحيط الذي سيتم ضمنه تطبيق هذه السياسات و ذلك لمعرفة نقاط القوة و التي يجب تعزيزها و تحديد مواطن الضعف أو الخلل و التي يجب معالجتها و تقويمها، و تعيين الهيئات التي يجب أن تشارك في كل عملية و تحديد دور كل منها، و كذا دراسة القدرات البشرية و الإدارية و مدى قابليتها و قدرتها على مسايرة التغيرات و ما يستوجب فعله لدفعها لقبول هذه التغيرات.
إن معرفة كل هذه النقاط يمكن واضعي السياسات من الحصول على رؤية واضحة و شاملة للواقع مما يجعل سياساتهم الإصلاحية تنسجم بالواقعية و القابلية للتطبيق.
- المرحلة الثانية (أثناء القيام بالإصلاح) تنظيم المحيط المؤسسي:
في هذه المرحلة من الضروري أن تقوم الحكومات بخلق المؤسسات (التشريعية و التنفيذية و القضائية) القادرة على تطبيق القوانين و التشريعات الجديدة بطريقة فعالة و سلسلة و شفافة و مستقلة مع تحديد سلطات و صلاحيات كل مؤسسة و هذا للقضاء على الضغط الذي يمكن أن تمارسه إحداها على الأخرى.
- المرحلة الثالثة (بعد القيام بالإصلاح) تعديل المحيط المؤسسي:
لا يعتبر الإصلاح عملية آنية أو وقتية و إنما هو آلية تراكمية مستمرة من التعديلات و التحسينات، و بما أنه عمل إنساني فهو لا يتسم بالكمال فهذا يستدعي مراجعة و مراقبة السياسات الإصلاحية المطبقة بشكل دائم من أجل معالجة أو تعديل أي خلل قد يظهر في هذه السياسات أو في المؤسسات القائمة على تطبيقها.
من خلال هذه المراحل الثلاثة نلاحظ أن عملية الإصلاح المؤسسي تضم كافة التنظيمات و الوحدات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و الدينية التي تتفاعل داخل الاقتصاد المحلي و الدولي سواء كانت ذات طابع رسمي أو غير رسمي و مهما كان هدفها⁽¹⁵⁾.

2/ تطور مؤشرات قياس جودة المحيط المؤسسي في الجزائر (1996-2015):

لقد اقترح خبراء البنك الدولي و على رأسهم (Aart Kraay et Massimo Mastruzzi , Daniel Kaufmann) منذ سنة 1996 ستة مؤشرات للتعبير عن واقع المؤسسات داخل البلدان بعد قيامهم بالدراسة واقع الإصلاحات الكلية و القطاعية و نتائجها في العديد من الدول، و توصلوا إلى تحديد قيم هذه المؤشرات ضمن المجال [-2,5، 2,5] كما تم ترتيبها ضمن ثلاثة معايير⁽¹⁶⁾، سنوضح فيما يلي هذه المؤشرات و تغير قيمها في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1996 و 2015⁽¹⁷⁾.

واقع المحيط المؤسسي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

2-1/ معيار عملية اختيار الحكومة و مراقبتها و استبدالها¹⁸:

أ/ الصوت و المساءلة:

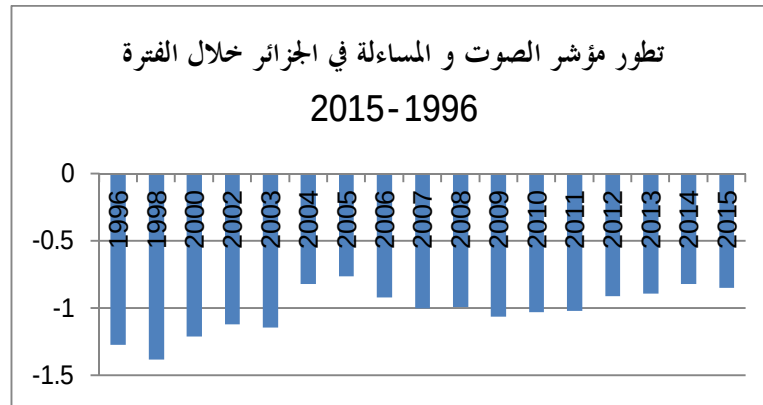
يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام، و تطور هذا المؤشر في الجزائر فقد كانت كالتالي:

الجدول رقم -01- تطور مؤشر الصوت و المساءلة في الجزائر للفترة (1996-2015)

السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر
1996	-1,27	2008	-0,99
1998	-1,38	2009	-1,06
2000	-1,21	2010	-1,03
2002	-1,12	2011	-1,02
2003	-1,14	2012	-0,91
2004	-0,82	2013	-0,89
2005	-0,76	2014	-0,82
2006	-0,92	2015	-0,85
2007	-1	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى

Daniel Kaufmann, Aart Kraay , Massimo Mastruzzi. " Aggregate Governance Indicators 1996-2015".

World Bank data base. ,Sept 2016,(www.govindicators.org)

نلاحظ أن كل قيم هذا المؤشر سالبة و تختلف من سنة إلى أخرى، حيث أنه بلغ أدنى قيمة له سنة 1998 و ذلك بتسجيله لمقدار (-1,38) و لكن هذا المؤشر تحسن في السنوات التالية ليبلغ أحسن مستوى له سنة 2005 بقيمة قدرها (-0,76)، و لكن هذا التحسن لم يستمر لأن قيمته عادت و انخفضت في باقي السنوات مع تسجيل تحسن طفيف له منذ سنة 2013.

تحليل هذه النتائج مرتبط بالعديد من العوامل لأن احتساب هذا المؤشر يستند إلى جملة من العناصر و هي نزاهة و شفافية الانتخابات و توفر و ضمان الحريات على جميع الأصعدة (حرية الممارسة السياسية، حرية الصحافة و الإعلام، الحريات المدنية...) و علاقة و درجة تأثير الهيئات العسكرية على القرارات السياسية و نشر الحكومة و مختلف الوزارات و الهيئات التابعة لها لدوريات تخص سياساتها و إحصائياتها بشكل دوري و مستمر⁽¹⁹⁾.

و بناء على ذلك نستطيع القول أن بلدنا الجزائر تغيب فيه الحريات بشكل كبير، كما أن تطبيق التشريعات و تنفيذ القوانين و تعرض من يخالفها أو يقصر في أداء واجبه للمساءلة لا يتم بصورة كلية و بدون استثناءات.

واقع المحيط المؤسساتي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

ب/الاستقرار السياسي و غياب العنف/الإرهاب:

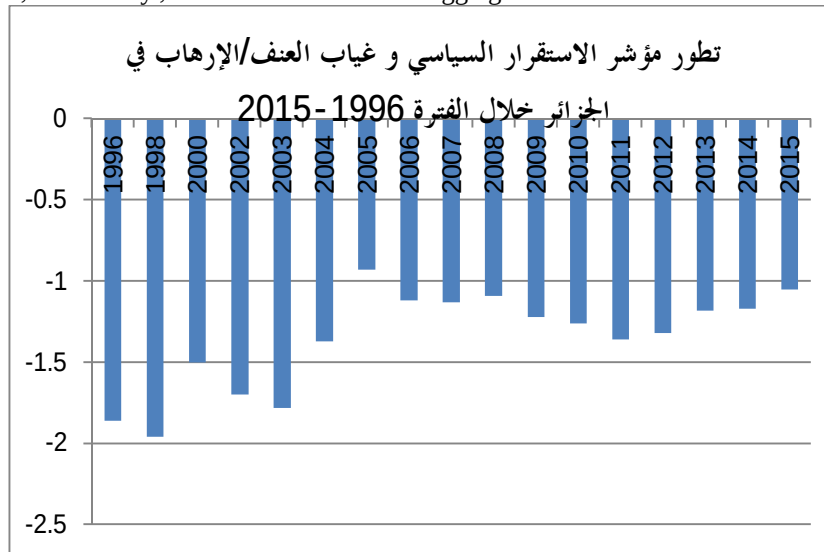
يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب، و التغيرات في قيمة المؤشر يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم -02- تطور مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف/الإرهاب في الجزائر للفترة(1996-2012)

السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر
1996	-1,86	2008	-1,09
1998	-1,96	2009	-1,22
2000	-1,5	2010	-1,26
2002	-1,7	2011	-1,36
2003	-1,78	2012	-1,32
2004	-1,37	2013	-1,18
2005	-0,93	2014	-1,17
2006	-1,12	2015	-1,05
2007	-1,13	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى

Daniel Kaufmann, Aart Kraay , Massimo Mastruzzi. " Aggregate Governance Indicators 1996-2015". Op Cite.



نلاحظ أن التغير في قيم هذا المؤشر لا تختلف كثيرا عن مؤشر الصوت و المساءلة إذ أن جميع قيمه أيضا سالبة مع تسجيله لأدنى قيمة له سنة 1998 و المقدرة بـ (-1,96) و هي تقترب من القيمة الحدية الصغرى (-2,5)، لتتغير هذه القيمة من سنة لأخرى مرة بالزيادة و أخرى بالنقصان و قد بلغت أحسن مستوى لها سنة 2005 وذلك بتسجيلها لقيمة (-0,93)، ولكن مستوى العنف و عدم الاستقرار من سنة 2005 وحتى 2015 كان دائما في تدهور و هذا ما يوضحه انخفاض قيمة هذا المؤشر بين مختلف السنوات مع تسجيل ارتفاع طفيف له سنتي 2008 و 2012 بمقدار (0,04) و (0,02) على التوالي، لكنه سجل تحسنا طفيفا في السنوات الثلاثة الأخيرة.

واقع المحيط المؤسساتي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

أما عن طريقة حساب هذا المؤشر فيكون بالاستناد إلى جملة من العناصر و هي نسبة مشاركة الأفراد و مختلف الهيئات في اتخاذ القرار و إمكانية التداول السلمي على السلطة و درجة نزاهة الانتخابات و الممارسات السياسية و القدرة على تكريس مبدأ النزاهة و المساءلة و الشفافية و الديمقراطية و نسبة الاستخدام غير العادل للقوة أو النفوذ لإلحاق الضرر بالآخرين أو سلبهم حقوقهم من غير وجه حق و إمكانية حصول الجميع على كل حقوقهم و إمكانية حدوث حالة من عدم الاستقرار بسبب نزاع مسلح أو صراعات عرقية أو طائفية أو دينية...⁽²⁰⁾

2-2/ معيار قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ السياسات السليمة بشكل فعال:

أ/ كفاءة الحكومة:

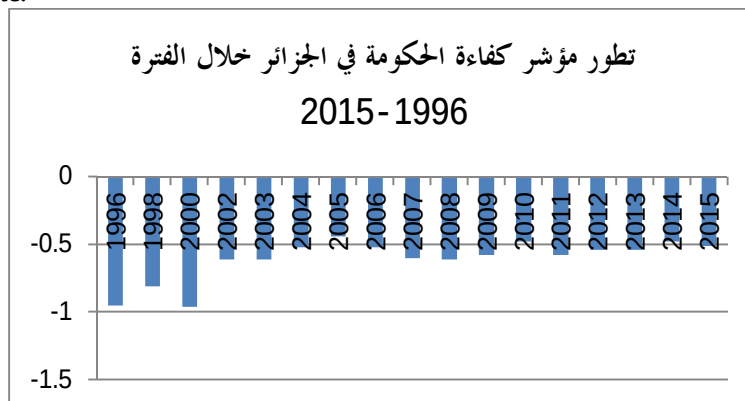
يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة و قدرة جهاز الخدمة المدنية و استقلاله عن الضغوط السياسية و نوعية إعداد السياسات و الجدول رقم-3- يوضح تغيرات قيم هذا المؤشر:

الجدول رقم -03- تطور مؤشر كفاءة الحكومة في الجزائر للفترة (1996-2015)

السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر
1996	-0,95	2008	-0,61
1998	-0,81	2009	-0,58
2000	-0,96	2010	-0,48
2002	-0,61	2011	-0,58
2003	-0,61	2012	-0,54
2004	-0,52	2013	-0,54
2005	-0,44	2014	-0,48
2006	-0,52	2015	-0,51
2007	-0,6	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى

Daniel Kaufmann, Aart Kraay , Massimo Mastruzzi. " Aggregate Governance Indicators 1996-2015". Op Cite.



سجل هذا المؤشر بدوره قيمة سالبة عبر كل السنوات مثل المؤشرين السابقين و لكن بقيم أقل منهما، كما أنه بدوره سجل أصغر قيمة سنة 2005 و التي بلغت (-0,44)، و نلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه أن أكبر التغيرات التي شهدتها قيم هذا المؤشر فقد كانت المسجلة بين سنتي 1996-1998 و ذلك بارتفاع قدره (0,14) و كذلك بين

واقع المحيط المؤسسي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

سنتي 1998-2000 بانخفاض قدره (0,15-) أما أعلى مستوى تغير فقد كان بين سنتي 2000-2002 و

ذلك بارتفاع قدره (0,35)، أما التغير المسجل بين باقي السنوات فقد كان بقيم صغيرة و بالاتجاهين.

يرتبط هذا المؤشر بدوره بجملة من العوامل و هي مقدرة السلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية على تطبيق الأحكام التي تصدرها و الوظائف المنوطة بها و مدى كفاءة الجهاز الحكومي في رسم السياسات و تطبيقها و نوعية الخدمات العامة و الحقوق المدنية و درجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية و درجة استقرار الحكومة و أخيرا تكاليف المعاملات⁽²¹⁾.

ب/ نوعية التنظيم:

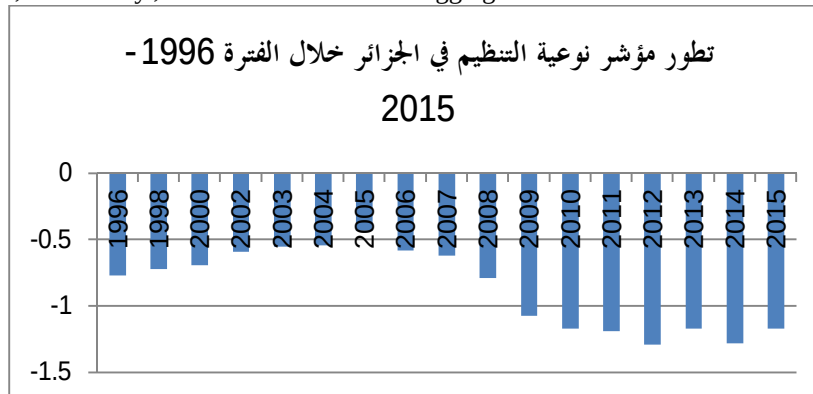
يعبر عن قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، ويكون هذا عن طريق توفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسة التي تواجه الشركات أما عن قيمه في الجزائر فيوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم -04- تطور مؤشر نوعية التنظيم في الجزائر للفترة (1996-2015)

السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر
1996	-0,77	2008	-0,79
1998	-0,72	2009	-1,07
2000	-0,69	2010	-1,17
2002	-0,59	2011	-1,19
2003	-0,55	2012	-1,29
2004	-0,54	2013	-1,17
2005	-0,43	2014	-1,28
2006	-0,58	2015	-1,17
2007	-0,62	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى

Daniel Kaufmann, Aart Kraay , Massimo Mastruzzi. " Aggregate Governance Indicators 1996-2015". Op Cite.



كل القيم الملاحظة هي أيضا أقل من الصفر لكن هذا المؤشر يتغير بصورة مختلفة تماما عن المؤشرات السابقة، إذ نلاحظ أنه كان يتزايد من سنة 1996 إلى 2005 فقد انتقل خلال هذه الفترة من (-0,77) إلى (-0,43) أي أنه كسب مقدار (0,43) و هو ما يدل على تحسن نوعية التنظيم في هذه الفترة، لكن الأمر لم يستمر على هذا النحو بعد سنة

واقع المحيط المؤسساتي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

2005 إذ أننا نلاحظ أن قيمة هذا المؤشر عادت و انخفضت بشكل ملحوظ حتى سنة 2015 مع تسجيل أدنى قيمة لها سنة 2012 و قدرها (-1,29) أي بخسارة في قيمة المؤشر تبلغ (-0,86)، و عليه فإننا نستنتج عدم قدرة الحكومة على توفير السياسات و التنظيمات و التشريعات اللازمة و الضرورية لتوسيع الاستثمارات الخاصة.

و يتم حساب هذا المؤشر بالاستناد إلى عناصر عديدة و هي درجة استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية و درجة انفتاح السوق وإمكانية التنافس بشكل حر و درجة تطور النظام المالي و الضريبي و المحاسبي و إمكانية تسهيل الحصول على القروض ودرجة تدعيم المؤسسات لخلق فرص العمل و نسبة استقطاب الاستثمار الأجنبي و درجة الاستفادة من هذا الاستثمار والتمكن من نقل الخبرة الأجنبية و التكنولوجيا⁽²²⁾.

2-3/ معيار احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات القائمة:

أ/ سيادة القانون:

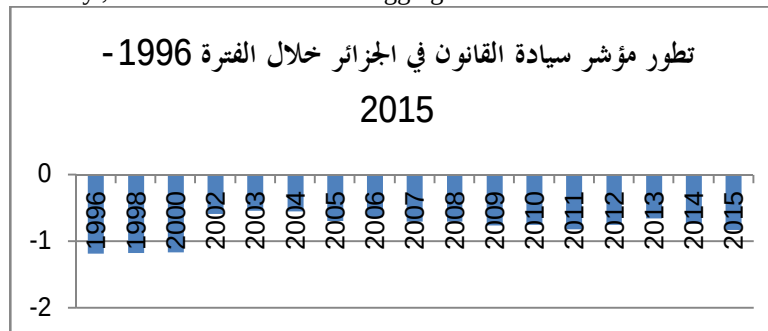
يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقييد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية وشروط وآليات عمل المحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف و نوضح كيفية تطور قيمه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم -05- تطور مؤشر سيادة القانون في الجزائر للفترة (1996-2015)

السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر
1996	-1,19	2008	-0,71
1998	-1,18	2009	-0,76
2000	-1,17	2010	-0,75
2002	-0,59	2011	-0,82
2003	-0,54	2012	-0,75
2004	-0,55	2013	-0,66
2005	-0,7	2014	-0,73
2006	-0,64	2015	-0,83
2007	-0,71	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى

Daniel Kaufmann, Aart Kraay , Massimo Mastruzzi. " Aggregate Governance Indicators 1996-2015". Op Cite.



بقيت القيم السالبة لهذا المؤشر تقريبا ثابتة في الفترة بين 1996 و 2000 و هي أصغر القيم كلها خلال فترة الملاحظة، و لكن بعد ذلك انخفضت قيمة المؤشر بشكل كبير سنة 2002 و ذلك بفارق قدره (0,58) عن سنة 2000 و هو ما يعبر على أن درجة احترام القوانين و تطبيقها خلال هاتين السنتين قد تحسنت بشكل كبير، أما في باقي السنوات فقد كان التغيير مرة بالزيادة و أخرى بالنقصان و لكن هذا التغيير كان بفوارق بسيطة.

واقع المحيط المؤسسي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

أما العناصر التي يستند إليها لحساب هذا المؤشر فهي درجة استقلالية الأجهزة الرقابية و قدرتها على القيام بوظائفها بعيدا عن سيطرة و ضغط السلطتين التنفيذية و التشريعية و القضائية و حياد السلطة القضائية في ممارسة وظائفها و مدى احترام مبادئ حقوق الإنسان و معاقبة من يتعدى عليها و معدلات ممارسة العنف ضد المرأة أو أي تمييز ضدها بالإضافة إلى درجة احترام القوانين و تطبيقها دون تمييز أو استثناء⁽²³⁾.

ب/ مكافحة أو الحد من الفساد:

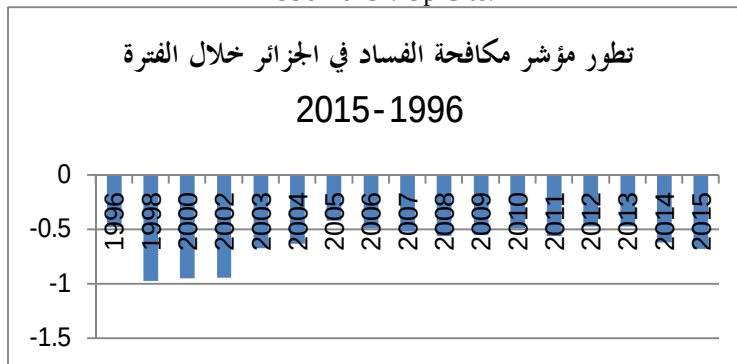
تقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك درجة استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على قدرات الدولة، تغير قيمه كانت وفق الجدول التالي:

الجدول رقم -06- تطور مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر للفترة (1996-2015)

السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر
1996	-0,48	2008	-0,56
1998	-0,97	2009	-0,55
2000	-0,95	2010	-0,49
2002	-0,94	2011	-0,56
2003	-0,67	2012	-0,47
2004	-0,63	2013	-0,47
2005	-0,42	2014	-0,62
2006	-0,49	2015	-0,68
2007	-0,52	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى

Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi. " Aggregate Governance Indicators 1996-2015". Op Cite.



نلاحظ أن القيمة المسجلة سنة 1996 تعد من أكبر القيم السالبة الخاصة بهذا المؤشر و المقدرة بـ (-0,48)، و لكن هذه القيمة انخفضت بشكل واضح و كبير في السنتين التاليتين إذ بلغت في 1998 مقدار (-0,97) أي إلى ضعف القيمة المسجلة سنة 1996، و استمرت بعد ذلك قيمتها منخفضة إلى غاية 2002 ليتراجع بعدها مستوى الفساد حيث أن قيمته سجلت ارتفاعا ابتداء من سنة 2003 و بقي بعدها يتغير بشكل مستمر بالزيادة و بالنقصان و لكن بفوارق صغيرة.

يتم حساب هذا المؤشر بالاعتماد على مجموعة من العناصر و هي مدى شفافية النظام و انفتاحه على المجتمع المدني و تعزيز آليات المشاركة و الثقة و التمكين بالمؤسسات العامة و درجة فعالية و دور أجهزة الرقابة و المساءلة و حجم الأموال العامة المختلصة و درجة انتشار ظاهرة تبييض الأموال و انتشار مظاهر الرشوة و الوساطة و المحاباة و المحسوبية و استغلال المناصب و النفوذ⁽²⁴⁾.

واقع المحيط المؤسساتي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

للتمكن من تحديد وضعية المحيط المؤسساتي للبلد بصورة عامة و مقارنة بباقي الدول اقترح خبراء البنك الدولي حساب مؤشر النوعية المؤسساتية (Institutional Indicator of Quality) و الذي يمثل المتوسط الحسابي للمؤشرات السابقة و الذي تطور في الجزائر على النحو التالي:

الجدول رقم -07- تطور مؤشر النوعية المؤسساتية في الجزائر للفترة (1996-2015)

السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر
1996	-1,1	2008	-0,79
1998	-1,17	2009	-0,9
2000	-1,09	2010	-0,9
2002	-0,87	2011	-0,96
2003	-0,83	2012	-0,93
2004	-0,71	2013	-0,86
2005	-0,62	2014	-0,91
2006	-0,7	2015	-0,89
2007	-0,75	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة.

كما سبق و أوضحنا في المؤشرات السابقة فإن مؤشر النوعية المؤسساتية قد سجل تذبذبا في قيمه بالزيادة و النقصان طيلة فترة الملاحظة حيث أن أدنى مستوياته كانت في بداية هذه الفترة ليعرف نوعا من التحسن في السنوات التالية و لكن قيمه عادت مرة أخرى للانخفاض ابتداء من سنة 2009 و استمر ذلك إلى غاية سنة 2015 أن شهد نوعا من التحسن.

الخاتمة (النتائج و التوصيات):

بعد عرضنا لمؤشرات قياس جودة المحيط المؤسساتي في الجزائر توصلنا إلى ضعف هذه المؤشرات بصورة كبيرة حيث أن كل القيم المسجلة لجميع المؤشرات كانت سالبة طول الفترة الملاحظة، و هذا ما يشير و بشكل واضح إلى أن الجزائر تعاني من اختلالات مؤسساتية واضحة و هو ما يؤثر على حجم و حركة النشاط الاقتصادي و الاستثماري و هذا ما قد يفسر جانباً من فشل بعض السياسات الإصلاحية التي باشرت فيها الجزائر و وفرت لضمان نجاحها الموارد المالية اللازمة لذلك و عجزها عن تنويع و توسيع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، لكننا نستطيع القول و وفق التحليل الذي جاءت به المدرسة المؤسساتية الجديدة أنها لم تتمكن من تهيئة الأرضية الصلبة الملائمة و الظروف العامة المواتية لنجاح هذه السياسات و ذلك إما بسبب عدم تمكنها من الفصل بين تداخل وظائف و صلاحيات السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية و القضاء على الضغط الذي يمكن أن تمارسه إحداها على الأخرى، أو بسبب انتشار مظاهر العنف و عدم الاستقرار و نقص الاعتماد على الآليات الديمقراطية، أو ضعف صياغة القوانين أو تعارضها أحيانا مما يمكن من الالتفاف حولها أو التلاعب بها، أو عدم تمكنها من تطبيق قوانين الردع و المحاسبة و المساءلة و العقاب و الجزاء إلى حد كبير، أو قلة الثقة و انعدامها أحيانا بين مختلف المتعاملين بسبب انتشار مظاهر الفساد و البيروقراطية و استغلال النفوذ و المناصب، أو عدم كفاية تكوين و توعية و تدريب مختلف الموظفين و المواطنين لقبول بعض السياسات و المساهمة في إنجاحها بسبب ضعف آليات المشاركة و الحق في التعبير أو المعارضة السلمية مما ينتج عنه ظاهرة مقاومة التغيير، و مع ذلك فإننا لا ننكر أن الجزائر سعت إلى تحسين وضعية محيطها المؤسساتي و يتضح ذلك من خلال انخفاض قيمة كل المؤشرات في السنوات

واقع المحيط المؤسسي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

الأخيرة، و بناء على ذلك فإنه يمكننا القول أن الاهتمام بالجانب المؤسسي و إصلاحه يجب أن يكون أولوية تسبق باقي الإصلاحات السياسية و الاقتصادية لأن هئية الظروف العامة التي تضمن انسياب السياسات و تطبيقها بالشكل المراد يساعد على نجاح الخطط و الاستراتيجيات الموضوعة، كما أنه سيخلق الثقة لدى المستثمرين و التي تعد شرطا ضروريا و لازما مما سيدفعهم للدخول في السوق لممارسة أنشطة جديدة أو لتوسيع أنشطتهم القائمة لتأكدهم من أنهم سيحصلون على حقوقهم و لا يتخوفون من ضياعها أو أنهم سيتعرضون لأية ضغوط أو مساومات إذ قاموا بأداء أعمالهم بالشكل المتفق عليه مسبقا، و بهذا سيتسع حجم النشاط الاستثماري مما سيدفع عجلة النمو و من ثم التنمية الاقتصادية.

الهوامش

- ¹ رسلان حضور، (2009/05/12)، " المؤسسات الرائدة ودورها في الإصلاح الاقتصادي". (الندوة الاقتصادية الثانية و العشرون حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، دمشق)، ص 6.
- ² Mickaël Clevenot ; (1er semestre 2010, mis en ligne le 11 juin 2010) ; " Elsa Lafaye de Micheaux, Eric Mulot et Pepita Ould-Ahmed, La fabrique institutionnelle et politique des trajectoires de développement ". Presses universitaires de Rennes ; Association Recherche & Régulation ; Revue de la régulation ; n°7 |. URL : <http://regulation.revues.org/index7932.html>.
- ³ Rudolf Richter, (11/24/03)، "The New Institutional Economics - Its Start, Its Meaning , Its Prospects" – PaperNIEH02.doc P 12
- ⁴ Perez Y.,(2003), "The feasibility of European Electricity Reforms, a New Institutional Economics Evaluation". USA : Polityka Energetyczna.
- ⁵ Douglass C. North; (Septembre 2005); "Le processus du développement économique ". (Tr : Michel Le Seach) ; France : Editions d'Organisation.
- ⁶ Aoki M.:(2001); "Toward a Comparative Institutional Analysis"; Massachusetts Institute of Technology Press.
- ⁷ دوغلاس سي. نورث، "أسس علم الاقتصاد الجديد". مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 3
(www.developmentinstitute.org)
- ⁸ بلغنو سمية، (2012)، "واقع الإصلاح المؤسسي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر". (مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد العاشر، جامعة حسنية بن بوعلی، الشلف، الجزائر).
- ⁹ جون سوليفان، " قضايا الإصلاح الاقتصادي: بناء جسور .. ماهي الروابط الرئيسية بين الاقتصاد و الديمقراطية و الحوكمة...أهمية تلك الروابط في عملية النمو الاقتصادي..و كيف نخلق تلك الروابط". مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، USA، CD20005، (<http://www.cipe.org>).
- ¹⁰ Keefer P.:(2004); "A review of the political economy of governance: from property rights to voice". Paper for project on "The consequences of political institutions in democracy". Duke University.
- ¹¹ أسامة البدوي، (2011)، " الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصري". (رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر).
- ¹² Douglass C. North; (1990); "Institutions, Institutional Change, and Economic Performance". London: Cambridge University Press.
- ¹³ Douglass C. North; (December 2003); "Local Knowledge and Institutional Reform"; Brazil: Center for International Private Enterprise; Translated from A Conference on Institutional Development.(www.cipe.org).

واقع المحيط المؤسساتي في الجزائر خلال الفترة (1996-2015)

¹⁴ Hali Edison ;(Avril 2003) "Qualité des institutions et résultats économiques: Un lien vraiment étroit?" ; USA: Perspectives de l'économie mondial.

¹⁵ تيسير محسن، (أكتوبر 2005)، "الإصلاح المؤسساتي". مجلة الحوار المتمرّن،

(www.aheewar.org/debab/show.art.asp aid=48189)

¹⁶ M.A. Thomas; "What Do the Worldwide Governance Indicators Measure ?". European Association of Development Research and Training Institute ; European Journal of Development Research Vol. 22, 1, 31-54. (www.palgrave-journals.com/ejdr/).

¹⁷ Daniel Kaufmann, Aart Kraay , Massimo Mastruzzi.; (Sept 2016); " Aggregate Governance Indicators 1996-2015". World Bank data base; (www.govindicators.org)

¹⁸ Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi; (Sept 2010); " The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", World Bank; p4.

¹⁹ سايح بوزيد، (2013/2012)، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر". رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تلمسان.

²⁰ نفس المرجع.

²¹ رامي جمال اندروس، عادل سالم معاينة، (2008)، " الإدارة بالثقة و التمكين - مدخل لتطوير المؤسسات -". عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، ص 229.

²² فارس بن علوش بن بادي السبيعي، (2010)، "دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية". رسالة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، تخصص الفلسفة في العلوم الأمنية: الرياض، ص ص 89-90.

²³ UN-ESCAP; " What is Good Governance". UN-ESCAP; p0 2; (<http://www.gdrs.org/u-gov/escap-governance.html>)

²⁴ سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره.